



مركز الخليج للأبحاث
المعروفة للجمعية

الشرق الأوسط في زمن الحرب الدائمة: نحو نموذج استراتيجي لإدارة حروب بلا نهايات

إعداد: قسم دراسات الشرق الأوسط
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge for All



مقدمة: ما وراء حافة الهاوية

ثمة لحظات في التاريخ تنكسر فيها الاستعارات قبل أن تنكسر الأنظمة. كانت عبارة «الشرق الأوسط على حافة التصعيد» تصف منطقةً تتأرجح على حدود الانهيار، محتفظةً بتوازن الهش. أما اليوم، فقد سقطت الاستعارة برمتها؛ لأن المنطقة لم تعد على الحافة، بل باتت تتنفس داخل الهاوية، وكأنها تسعى إلى اختراع قواعد جديدة للبقاء في قاعها.

ما نشهده منذ مطلع عام ٢٠٢٦م، ليس تصعيداً دورياً في سلسلة أزمات متكررة، بل تحول هيكلي عميق في بنية النظام الإقليمي بأسره. وللوصول إلى فهم حقيقي لهذا التحول، لا بد من الاعتراف بحقيقة مزعجة: أن بعض أشد اللاعبين تأثيراً في المنطقة، وأكثرهم امتلاكاً لأدوات القوة، هم أنفسهم من يُقدمون على خطوات غير مكتملة الرؤية، منقوصة الحكمة، مُكلفة التبعات. ويمكن القول واستناداً إلى تجارب الأزمات والحروب، إن القوة وحدها لا تصنع استراتيجية، والتفوق العسكري وحده لا يُفضي إلى سلام، والاندفاع لا ينتج إلا مزيداً من الفوضى.

هذه الدراسة لا تسعى إلى وصف ما جرى فحسب، بل تطمح إلى ما هو أصعب إلحاحاً: فهم البنية العميقة للأزمة، وتشريح محرقاتها العميقة والظاهرة، واقتراح نموذج استراتيجي لإدارة منطقة تجاوزت عتبة الصراع التقليدي إلى ما يمكن تسميته: التصعيد المزمّن. وهي دراسة تستند إلى تحليل المعلومات المتاحة حتى مايو ٢٠٢٦م.

هندسة الأزمة – القوة بلا حكمة

الدور الإسرائيلي – يد الأخطبوط في نسيج المنطقة

لا يمكن الاقتراب من فهم الأزمة الإقليمية دون الوقوف عند الدور الإسرائيلي، باعتباره المحرك الهيكلي الأكثر تأثيراً في رسم معالمها على مدى سبعة عقود. إسرائيل لا تمثل دولةً تسعى إلى الأمن وسط محيط معاد فحسب، كما تُقدّم نفسها في الخطاب الغربي السائد، بل تمثل مشروعاً سياسياً-دينيّاً توسعياً يرى في محيطه الإقليمي فضاءً للهيمنة لا للاندماج، مدفوعاً برؤى لاهوتية وسياسات استيطانية لا تقبل المساومة أو الاندماج الطبيعي في نسيج المنطقة.

والخطورة لا تكمن في الدبابة والطائرة الحربية وحدهما، بل شبكة نفوذ إسرائيلية متعددة الطبقات تمتد من غرف القرار في واشنطن إلى أروقة البرلمانات الأوروبية، ومن صالات المال في وول ستريت إلى مراكز الإعلام والتكنولوجيا الكبرى. هذه الأيدي الأخطبوطية، الخفية والظاهرة، أسهمت في صياغة خطاب دولي يُجرّم المقاومة ويُشرعن الاحتلال، ويجعل من أي نقاش حول المسؤولية الإسرائيلية خروجاً على المؤلف.

”

تمثل إسرائيل مشروعاً
سياسياً-دينيّاً توسعياً
يرى في محيطه الإقليمي
فضاءً للهيمنة لا
لاندماج

“





بيد أن ما يُلفت النظر في المرحلة الراهنة، ويستحق وقفةً تحليلية، هو أن هذه القوة المتمكنة، بكل ما تمتلكه من إمكانيات عسكرية واستخباراتية ودبلوماسية، تُقدم على مشاريع وعمليات لا تبدو في جوهرها ناضجةً استراتيجياً. فحرب الاثني عشر يوماً على إيران عام ٢٠٢٥م، جاءت وكأنها فعل اندفاعي غير محسوب، تلتها الحرب الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، في الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٢٦م، دون أن يكون ثمة تصور واضح لـ «اليوم التالي»، قبل أن تتراوح الهدن بدءاً من الثامن من أبريل، وما ترتب على ذلك من ارتباك مستمر حتى اليوم. حملة حربية كبرى أخذت المنطقة كلها ومصالح العالم كله رهينة، دون استشارة الدول ذات الشأن في المنطقة أو مراعاة مصالحها وموقعها الجغرافي. هذا النمط المتكرر من الإقدام الحربي الذي شنته قوة عظمى لصالح وبمشاركة دولة متقدمة، جاء دون نضج استراتيجي، و يكشف فجوةً خطيرة: أن وفرة القوة لا تُغني عن منهجية التفكير، وأن الاندفاع العاطفي، حتى حين يُوظف إمكانيات عظيمة، لا ينتج غير أزمات تتلوها أزمات.

والأخطر في هذه المعادلة أن إسرائيل تُنتج باستمرار دوامات تصعيد لا تنتهي: كلما حققت انتصاراً تكتيكياً، أو جددت أعداءً جدداً أو عمّقت الجراح القديمة. وكلما فرضت حصاراً أو احتلالاً، أنتجت مقاومةً جديدة بأدوات أكثر تطوراً. وهكذا تبقى المنطقة في حلقة مفرغة لا فكاك منها دون تحول جوهري في المقاربة.

والحقيقة التي لا تقبل المناورة هي أن الاستقرار الإقليمي الحقيقي مستحيل ما دامت القضية الفلسطينية بلا تسوية عادلة. فهي ليست مجرد ملف من ملفات الشرق الأوسط، بل هي الجرح المفتوح الذي ينزف منه كل شيء آخر: المقاومة المشروعة، والتطرف، والوكلاء، والحروب بالوكالة، والتدخل الخارجي. فتجريد أي طرف من ورقة «المقاومة» لا يتحقق بالضربات العسكرية، بل بإطفاء جذوة الظلم التي تمنح هذه الورقة معناها ومشروعيتها.

الانقياد الأمريكي - حين تُوظف القوة العظمى أداة لا صانعة للسياسة

إلى جانب الدور الإسرائيلي، يبرز الدور الأمريكي عاملاً حاسماً في فهم الأزمة وتفسير تعقيداتهما. والحقيقة المؤلمة أن أمريكا، بكل ثقلها الاستراتيجي وما تمتلكه من مراكز أبحاث ودراسات وبيوت خبرة، لا يبدو أنها تتعامل مع قضايا الشرق الأوسط انطلاقاً من رؤية استراتيجية شاملة، بل تسير في الغالب وفق خطوات تكتيكية تستجيب لضغوط اللحظة: الضغط الإسرائيلي، وقوى اللوبي الداخلي، وحسابات الدورة الانتخابية القادمة.

هذه الفجوة بين الإمكان المعرفي والأداء السياسي الفعلي تُمثل إشكاليةً استراتيجية من الدرجة الأولى. فالولايات المتحدة تمتلك من الأدوات الفكرية والمؤسسية ما يُمكنها من هندسة حلول شاملة ودائمة وتراعي المصالح كافة بعدالة وتعقل. ومع ذلك، تظل قراراتها في الشرق الأوسط ردوداً أفعال عاطفية أو

”

الاستقرار الإقليمي
الحقيقي مستحيل
ما دامت القضية
الفلسطينية بلا تسوية
عادلة

“





حسابات انتخابية قصيرة النظر. حرب الاثني عشر يوماً التي خاضتها إلى جانب إسرائيل في ٢٠٢٥م، ثم الانخراط في الحملة الواسعة في فبراير ٢٠٢٦م، تكشفان أن القرار الأمريكي يتخذ باندفاع يُشبه الاندفاع الإسرائيلي، لا بالحكمة المنهجية التي تستحقها قوة بحجم أمريكا ومسؤولياتها.

كشفت أحداث عام ٢٠٢٦م، عما يعتقد أنه انقياد أمريكي شبه كامل للرؤية الإسرائيلية، حيث وُظفت القدرات العسكرية والسياسية لواشنطن لخدمة أهداف تل أبيب غير المدروسة. في حين تراجعت الرؤية الاستراتيجية الأمريكية إلى الهامش. وأفضى هذا إلى توريث واشنطن في صراعات تتعارض أحياناً مع مصالحها الاستراتيجية. فواشنطن تريد الانكفاء نحو المحيط الهادئ لمواجهة الصعود الصيني، لكنها تجد نفسها مضطرة للعودة القسرية إلى دور «الشرطي العالمي» في الشرق الأوسط، وهو دور استنزاف من مواردها وهيبته.

وما يُفاقم الأمر أن هذا الانقياد لا يقتصر على الدعم اللوجستي والعسكري، بل يمتد إلى توفير غطاء سياسي وقانوني يُعفي إسرائيل من المساءلة، مما يُشجعها على التمادي. وبهذا، تصبح أمريكا شريكاً في تكريس الأسباب التي تغذي اللأ-استقرار الذي تسعى في الوقت ذاته إلى تحقيقه.

فمنذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر ٢٠٢٣م، مروراً بحرب الاثني عشر يوماً، ثم حرب ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م وما تزال أزماتها وتداعياتها مستمرة، وتجاوز الدعم الأمريكي لإسرائيل حدود المساعدات العسكرية ليصبح منظومة دعم استراتيجية شاملة مالياً وعسكرياً وسياسياً واستخباراتياً. وبلغت المساعدات العسكرية الأمريكية المباشرة لإسرائيل ٢١,٧ مليار دولار، شملت ذخائر وقنابل وصواريخ وأنظمة دفاع جوي وتمويلات عاجلة، وصفقات تسليح بمليارات الدولارات تضمنت مروحيات أباتشي ومركبات قتالية وأنظمة متقدمة.

كما أنفقت أمريكا نحو ١٠-١٢ مليار دولار على عملياتها العسكرية في البحر الأحمر واليمن والمنطقة، بالتوازي مع نشر حاملات طائرات ومدمرات وغواصات وقاذفات استراتيجية ومنظومات دفاع جوي، فيما لا تزال أساطيلها تجوب الشرق الأوسط لحماية إسرائيل وردع خصومها، بما يفرض خسائر وأعباء مالية متصاعدة يتحملها دافع الضرائب الأمريكي. ومع احتساب تكاليف تشغيل القوات، والطلعات الجوية، واعتراض الصواريخ والمسيّرات، وإعادة تعبئة المخزونات، والنقل العسكري، والدعم الاستخباراتي والسيبراني والفضائي، وصفقات التسليح المستقبلية، تقدر بعض التحليلات الكلفة الأمريكية الإجمالية المرتبطة بدعم إسرائيل والحروب الإقليمية بما بين ٥٠ و١٠٠ مليار دولار.

وبغض النظر عن دقة تلك الأرقام من عدمها، فهي متغيرة بتزايد متطلبات العمليات الحربية المستمرة. وإلى جانب ذلك، وفرت واشنطن غطاءً سياسياً ودبلوماسياً واسعاً عبر استخدام متكرر لحق النقض في مجلس الأمن، ومواجهة

”
كشفت أحداث عام ٢٠٢٦
ما يعتقد أنه انقياد
أمريكي شبه كامل للرؤية
الإسرائيلية وقد وُظفت
القدرات العسكرية
والسياسية الأمريكية
لخدمة أهداف تل أبيب غير
المدروسة

“



المحكمة الجنائية الدولية، بما دعم قدرة إسرائيل على مواصلة عملياتها العسكرية والحفاظ على تفوقها الاستراتيجي في المنطقة.

والأمل المطلوب هو أن تُعيد أمريكا الاتصال بمؤسساتها المعرفية الرائدة، وأن تستثمر بيوت خبرتها الاستراتيجية غير المنحازة في صياغة رؤية شاملة وعادلة للشرق الأوسط: رؤية تُعلي الاستقرار الدولي وتُنصف شعوب المنطقة وتحمي المصالح الأمريكية بعيدة المدى، بدلاً من رؤية تُختزل في اعتبارات ظرفية وعاطفية أو تنقاد لضغوط مرحلية.

تشريح النظام - طبقات الأزمة وتداخلاتها

الطبقة الأولى: الملف الإيراني - تشخيص نقدي

تقتضي الدقة الاستراتيجية أن يُعالج الملف الإيراني بلغة تُسمّي الوقائع بأسمائها دون مجاملة. فإيران دولة جارة فرضتها الجغرافيا، غير أن نظامها السياسي الحالي اختار منذ ثورة ١٩٧٩م، نهجاً توسعياً عقائدياً جعل منها مصدراً مستداماً لزعزعة الاستقرار الإقليمي. وأنتجت سياسات الملاهي شبكة من التدخلات المباشرة وغير المباشرة في الشؤون الداخلية للدول العربية، عبر تمويل الميليشيات وتسليحها وتوجيهها، مما أسهم في إطالة أمد النزاعات وتعميق الانقسامات في أكثر من ساحة.

وأسهم هذا النمط من السلوك السياسي خلال العقود الخمسة الماضية في إعادة تشكيل عدد من البيئات الإقليمية الهشة، ليس فقط عبر توسيع نطاق النفوذ، بل أيضاً عبر إدخال عناصر دائمة من الاستقطاب داخل البنى السياسية والأمنية في عدة دول عربية، بما ساهم في تعقيد مسارات الاستقرار وإطالة أمد النزاعات في أكثر من ساحة.

وعلى صعيد الوقائع، أظهرت التطورات التي تلت الضربات الأمريكية-الإسرائيلية في فبراير ٢٠٢٦م، قدرة إيران على امتصاص الصدمة ومنع الانهيار المؤسسي، رغم الخسائر المادية والبشرية والمعنوية. وتواصل إيران توظيف ورقة تهديد الملاحة في مضيق هرمز وشبكة وكلائها الإقليميين كأدوات ابتزاز وضغط، لا كعوامل استقرار. وهي بذلك ترهن أمن الاقتصاد العالمي بحساباتها الضيقة، مستخدمة المدنيين والبنى التحتية الإقليمية رهائن في مفاوضاتها مع الغرب.

وهذه الأدوات، رغم محدوديتها النسبية، أسهمت في استمرار حضور إيران في معادلات الإقليم، دون أن يعني ذلك تقييمها كعامل استقرار أو كخيار قابل للتعزيز. كما أن الاعتماد المكثف على شبكات الفاعلين غير الرسميين، إلى جانب الطابع المتشدد في بنية صنع القرار، أسهما في تعقيد عدد من الملفات الإقليمية، عبر إنتاج تفاعلات غير مستقرة يصعب احتواؤها ضمن أطر الدولة التقليدية.

”

تقتضي الدقة
الاستراتيجية أن يُعالج
الملف الإيراني بلغة
تُسمّي الوقائع بأسمائها
دون مجاملة

“





وفي المقابل، يبدو ان هذه الشبكات من الفاعلين لم تعد تعمل دائماً ضمن منطق مركزي صارم، إذ طورت في بعض الحالات ديناميكيات ذاتية قد تؤدي إلى سلوكيات تتجاوز الحسابات الأصلية، بما يخلق احتمالات تصعيد غير مقصود أو غير مباشر. كما أن استمرار الأزمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إيران يفرض قيوداً إضافية على قدرة الدولة على الاستمرار في نهج التصعيد الخارجي كخيار منخفض الكلفة.

والحقيقة التي تُثبتها خمسة عقود من السياسات الإيرانية هي أن نظام الملاهي لم يُنتج سوى التوترات والنزاعات والدمار في كل ساحة انخرط فيها. فالخلافات العربية-الإيرانية ليست خلافات جيوسياسية عادية قابلة للحل بالحوار وحده، بل نتاج لسياسة تدخلية ممنهجة لتفكيك الدول وزعزعة استقرارها. وأي مسار مستقبلي نحو الاستقرار يشترط أولاً توقف إيران عن تمويل الميليشيات وتسليحها، وانسحابها من الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثباتها بالأفعال إنها تحترم سيادة جيرانها.

ومع ذلك، لا يُخلق هذا الاستنتاج الباب أمام احتمالات التحول. إذ يظل من الممكن، في حال بروز تيارات سياسية أكثر براغماتية داخل بنية القرار الإيراني، قدرة على إعادة تعريف المصالح الوطنية بعيداً عن مقاربات التوسع الإقليمي الطائفي، أن تشهد السياسة الإيرانية انتقالاً تدريجياً نحو نمط أكثر انضباطاً في إدارة علاقاتها الإقليمية. فمثل هذا التحول، إن تحقق، يمكن أن يفتح نافذة لإعادة بناء علاقات جوار أقل توتراً وأكثر قابلية للاستقرار، ويقلص من دوائر الاحتكاك التي تراكمت خلال العقود الماضية، بما ينعكس إيجاباً على بنية الأمن الإقليمي ككل.

”

**نجحت السعودية في
السنوات الأخيرة عبر
وساطة صينية في إعادة
تفعيل قنوات العلاقات
الدبلوماسية مع إيران**

“

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى أن السعودية نجحت في السنوات الأخيرة، عبر وساطة صينية، في إعادة تفعيل قنوات العلاقات الدبلوماسية مع إيران، في إطار مقارنة خليجية أوسع تستهدف خفض منسوب التوتر الإقليمي وإعادة ضبط قواعد التفاعل بين ضفتي الخليج. وقد برز في مرحلة ما قبل الحرب الراهنة تصور مفاده أن هذا الانفتاح يمكن أن يشكّل مدخلاً لإعادة توجيه السلوك الإقليمي الإيراني، عبر أدوات التأثير غير المباشر، وفي مقدمتها إبراز النماذج التنموية الخليجية الناجحة بوصفها مساراً بديلاً لإدارة الدولة وتحديث الاقتصاد وبناء الاستقرار الداخلي. وقد بني هذا التصور على فرضية استراتيجية مفادها أن إعادة دمج إيران في محيطها الإقليمي بصورة متدرجة قد تسهم في تقليص دوافع التصعيد، وتوسيع مساحة المصالح المشتركة بما يدفع نحو سلوك إيراني إقليمي أكثر اتزاناً واستقراراً على المدى البعيد.

وفي السياق ذاته، فإن تفاعلات إيران الإقليمية لا يمكن فصلها عن البنية الأوسع لشبكات الفاعلين غير الرسميين التي شكلتها خلال العقود الماضية، والتي ارتبطت بها سياسات الردع غير المباشر وإدارة النفوذ خارج الأطر التقليدية للدولة.



الطبقة الثانية: انهيار «محور المقاومة» وولادة فراغات استراتيجية

قبل فبراير ٢٠٢٦م، اعتمدت إيران على ما يُعرف بمحور الفاعلين التابعين كأداة للردع غير المباشر وإدارة التوازنات الإقليمية. وقد شمل هذا التكوين حزب الله اللبناني بترسانته الصاروخية، وجماعة أنصار الله في اليمن التي ورثت قدرة مؤثرة على تعطيل الملاحة في البحر الأحمر، ومجموعات مسلحة في العراق وسوريا.

و أدت الضربات الأمريكية-الإسرائيلية إلى إضعاف هذا التكوين عبر استهداف بعض مراكز القيادة، وتعطيل خطوط الإمداد، وتقليص القدرة على التنسيق العملياتي بين مكوناته، دون أن يؤدي ذلك إلى انهياره الكامل، بل إلى انتقاله إلى حالة أكثر تشتتاً وتفاوتاً في الفاعلية بين ساحاته المختلفة.

في لبنان، أعاد التصعيد فتح نقاش داخلي حساس حول مستقبل السلاح خارج إطار الدولة، في سياق سياسي وأمني بالغ التعقيد تحكمه هشاشة التوازنات الداخلية واحتمالات الانزلاق إلى اضطراب داخلي أوسع. وفي اليمن، تحولت العمليات المرتبطة بأنصار الله في البحر الأحمر إلى عنصر مؤثر في أمن الملاحة الدولية، بما نقل جزءاً من الصراع إلى فضاء بحري ذي طابع عالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وإنسانية داخلية متزايدة التعقيد؛ في مجتمع أنهكته الحروب والأزمات؛ وسوء الإدارة.

أما في سوريا، فقد أسهم استمرار غياب الاستقرار وتراجع السيطرة المركزية في خلق فراغات أمنية تتنافس على ملئها أطراف إقليمية ودولية متعددة، من بينها تركيا وإسرائيل وروسيا، إلى جانب قوى محلية مسلحة. وفي العراق، يستمر المشهد في حالة توازن بين الدولة المركزية وبعض الفاعلين المسلحين، مع بقاء احتمال عودة تنظيم داعش في حال حدوث فراغ أمني واسع أو إعادة انتشار غير منضبطة للقوات الخارجية.

الطبقة الثالثة: المملكة العربية السعودية - الثقل الاستراتيجي الرزين في زمن الاندفاع

في مشهد إقليمي يعجّ بالاندفاع والعمل التكتيكي منقوص الرؤية، تبرز المملكة العربية السعودية نموذجاً مغايراً يستحق التأمل والإضاءة. فالمملكة، بما لها من ثقل اقتصادي عالمي وحضور راسخ في منظومة الطاقة الدولية، ومكانة محورية في العالمين العربي والإسلامي، لا تُدار بعقلية الاندفاع أو ردود الأفعال العاطفية، بل تنتهج نهجاً استراتيجياً متأنياً يُعطي مصالح الاستقرار الإقليمي والسلام الدائم.

فالقيادة السعودية، التي تجسّد رؤية ٢٠٣٠ طموحاً تنموياً استراتيجياً غير مسبوق يُحوّل المملكة من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ومتقدم، تتعامل مع ملفات الأمن الإقليمي بالمنطق ذاته: تخطيط بعيد المدى، وتفاعل دبلوماسي مدروس، وتجنب استفزاز الأزمات أو الانجرار إليها. وهذا ما يُفسّر كون المملكة شريكاً محورياً مرغوباً فيه من جميع الأطراف الدولية: الغرب والشرق على حد سواء.



”

أدت الضربات الأمريكية-الإسرائيلية إلى إضعاف قدرات إيران باستهداف مراكز القيادة وتعطيل خطوط الإمداد وتقليص قدرة التنسيق العملياتي

“





على الصعيد الإقليمي، قدمت المملكة نموذجاً فريداً في قبول الرعاية الصينية لعملية تطبيع علاقاتها مع إيران، وهي خطوة تعكس عمق الرؤية الاستراتيجية السعودية؛ القبول بأدوار وسيطة متعددة لا الإصرار على أحادية المسار، وتغليب المصلحة الإقليمية طويلة المدى على الحسابات الظرفية الضيقة. كذلك تقود المملكة، بقدر ما تسمح به الظروف، جهوداً دبلوماسية في الملف اليمني، انطلاقاً من إدراك عميق بأن الاستقرار في الجوار ضرورة استراتيجية لا خيار تكتيكي.

وما يُميّز النهج السعودي أنه يرفض ثنائية الاختيار القسري بين المحاور الدولية المتنافسة، ويُؤسس لسياسة خارجية تُدير الشراكات الأمريكية والتعاون مع الصين والعلاقة مع روسيا بدرجة رفيعة من التوازن الإيجابي. إنها سياسة «التحوط الذكي» التي لا تعني الغموض أو الانتهازية، بل تعني قراءة المصالح الوطنية بعقلانية استراتيجية بعيدة عن إغراءات الاصطفافات العاطفية.

هذا النموذج السعودي، الجامع بين القوة الاقتصادية والرؤية الاستراتيجية والتزام مبدأ السلام والاستقرار، يُقدّم للمنطقة مثلاً يُحتذى به في كيفية تحويل الثقل إلى نفوذ إيجابي، لا إلى ثقل يُضاف على كواهل الأزمات.

الطبقة الرابعة: أزمة الثقة الخليجية وتحولات موازين الأمن

في ظل المتغيرات المتسارعة، وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في موقف استراتيجي بالغ التعقيد. من ناحية تعرضت لهجمات طالت بناها التحتية الحيوية. ومن ناحية أخرى، كشفت الأزمة عن قصور جوهري في منظومة الأمن الإقليمي المبنية على الاعتماد الأحادي على الضمانات الأمنية الأمريكية.

فعندما تعرضت البنى التحتية للطاقة الخليجية للتهديد، لم تكن الاستجابة الأمريكية بحجم التوقعات، مُرسخةً قناعة عميقة بأن واشنطن قد لا تكون مستعدة لتحمل تكاليف الحماية إذا تعارضت مع مصالحها الأنوية أو مع الأجندة الإسرائيلية. وسوف يفضي هذا الموقف إلى تحول استراتيجي نحو «التحوط» وتنويع الشراكات، بحيث لا يفترض أن يعتمد الأمن الخليجي حصرياً على شراء منظومات الدفاع الأمريكية، بل يمتد إلى تطوير قدرات الردع السيبراني وتعميق الشراكات مع قوى صاعدة والبحث عن ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تشمل التنسيق مع تركيا وباكستان.

الطبقة الخامسة: الاقتصاد كساحة حرب - هرمز نموذجاً

لم يعد الاقتصاد عاملاً مساعداً في الصراعات الإقليمية، بل تحوّل إلى ساحة حرب رئيسية قائمة بذاتها. يمر عبر مضيق هرمز نحو واحد وعشرين مليون برميل نفط يومياً، ما يمثل قرابة خمس الإنتاج العالمي، وأدى الإغلاق المؤقت إلى قفز أسعار النفط فوق مئة وعشرين دولاراً للبرميل مع اضطرابات حادة في سلاسل التوريد العالمية. وفي الوقت ذاته، أجبرت عمليات الحوثيين في البحر الأحمر الشركات على اللجوء إلى الطريق الأطول حول رأس الرجاء الصالح بتكاليف مضاعفة.

”

يمر عبر مضيق هرمز نحو واحد وعشرين مليون برميل نفط يومياً ما يمثل قرابة خمس الإنتاج العالمي

“





وهكذا، فالأثر الاقتصادي يتجاوز أسعار النفط إلى موجات تضخمية تطل الاقتصادات الغربية والآسيوية والأفريقية، وأضرار بالغة تلحق بالأمن الغذائي العالمي جراء ارتفاع تكاليف الأسمدة والشحن. يُعزز هذا الحاجة الاستراتيجية الملحة إلى تطوير ممرات طاقة بديلة، وتسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، وتعزيز الاحتياطات الاستراتيجية كأدوات للمرونة في زمن الحرب الدائمة.

الطبقة السادسة: حسابات سوء التقدير

السمة الأخطر للحظة الراهنة أن كل الأطراف الرئيسية تعمل وفق حسابات مبنية على سوء تقدير استراتيجي متبادل. إسرائيل تراهن على أن «الحرب متعددة الجبهات» يمكن إدارتها بتفوق التكنولوجيا العسكرية، متجاهلةً أن الصبر الشعبي في الداخل بدأ ينفد وأن نجاحاتها التكتيكية لا تترجم إلى مكاسب استراتيجية. وإيران تظن أنها تدير «حرباً محسوبة بالوكالة» ضمن حدود يمكن السيطرة عليها، غير أن وكلائها باتوا يطورون ديناميكياتهم المستقلة- بل وثبت أنهم أضعف من مستوى أمل إيران. فالفصائل المسلحة تخوض معارك تظن أهدافها محدودة دون أن ترى الصورة الكاملة. والدول العربية المعتدلة تراهن بسياسة «الابتعاد عن التصعيد». فهذه ليست حرب العرب؛ لكونهم لم يخططوا لها أو يتهيؤوا لها؛ وهي حتماً حرب إسرائيل وخيار إسرائيل. ومع ذلك وبكل أسف فمثل هذه الحرب الهجينة لا تحترم الحياد.

أما الولايات المتحدة فقد وجدت نفسها متورطة في حرب ليس حربها، وخيار لم يمكن خيارها، وأصبحت تتأرجح بين افتعال «الردع بالتهديد والوعيد» الذي لم ينجح في وقف الهجمات، والانخراط في حرب مباشرة مكلفة لم تحسن التخطيط للخروج منها؛ منتهيةً إلى حالة من «الردع المتذبذب» يمنح الأطراف الإقليمية هامش مناورة أوسع مما ينبغي.

البعد الدولي - التنافس بين القوى الكبرى فوق جراح المنطقة

أولاً: الصين وروسيا - المستفيدان الصامتان

استفادت موسكو وبكين من انشغال واشنطن في الشرق الأوسط عبر استنزاف جزء من مواردها واهتمامها بعيداً عن ساحات التنافس الرئيسية، مع سعيهما لتقديم نفسيهما كقوتين داعميتين للاستقرار والحلول السياسية. وتشير بعض التقارير والتحليلات الغربية إلى احتمال تقديم دعم تقني أو استخباراتي محدود لإيران، بالتوازي مع متابعة دقيقة للأداء العسكري الأمريكي واستخلاص دروس استراتيجية ذات صلة بتايوان وأوكرانيا. وفي الوقت نفسه، وظفت الصين الأزمة لتعزيز حضورها الاقتصادي وتوسيع شراكات الطاقة في المنطقة، بينما حافظت روسيا على استخدام وجودها ومنصاتها في سوريا كورقة ضغط وموازنة استراتيجية.

هذا المشهد يُفضي إلى فراغ خطير في «قيادة النظام الإقليمي»، تعجز الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية عن ملئه، بما ينتج حالة من «اللا إدارة» التي تُطيل أمد

”
استفادت موسكو وبكين
من انشغال واشنطن
في الشرق الأوسط
عبر استنزاف جزء من
مواردها واهتمامها
بعيداً عن ساحات
التنافس الرئيسية

“





الأزمات وتفتح المجال أمام القوى الراديكالية والسياسات الانتقامية والتنافسات الدولية، فيتضرر الجميع بدرجات متفاوتة، بينما تتآكل فرص الاستقرار وبناء ترتيبات أمنية أكثر توازناً واستدامة.

ثانياً: أوروبا والجنوب العالمي – أصوات مشروعة لا تُسمع

أوروبا، المثقلة بتداعيات أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا، دعت إلى ضبط النفس ودور أوسع للأمم المتحدة، لكنها تفتقر إلى النفوذ اللازم وتعاني من انقسامات داخلية تُقلص مساحة مناورتها. وأعربت دول الجنوب العالمي عن قلق بالغ من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وبدأت تطرح تساؤلات جوهرية حول منظومة الحوكمة الدولية وقدرتها على إدارة الأزمات بعدالة وفاعلية.

نحو نموذج جديد – إدارة الحرب لا إدارة الصراع

جوهر التحدي

المنطقة لا تحتاج اليوم إلى «إدارة الصراع» بمفهومه التقليدي القائم على احتواء الخلافات ومنع تحولها إلى عنف، بل تحتاج إلى ما يمكن تسميته «إدارة الحرب»؛ وضع قواعد وآليات للتعايش مع حالة العنف المستمرة ومنعها من التحول إلى حرب إقليمية مفتوحة تدمر الجميع.

الركائز الأساسية

الركيزة الأولى: الاعتراف بالواقع كشرط معرفي

لا يمكن إدارة أزمة بمفاهيم تصف واقعاً مختلفاً. فالاعتراف بأن المنطقة تعيش حالة حرب فعلاً ليس تشاؤماً ولا استسلاماً، بل هو الشرط المعرفي الأول الذي ينبثق منه كل تفكير استراتيجي واقعي.

الركيزة الثانية: تعزيز الردع الجماعي المتكامل

بناء تحالفات دفاع جوي وصاروخي مشتركة مع تطوير قدرات بحرية لحماية ممرات الملاحة الاستراتيجية، مع إدراك صريح بأن الردع العسكري وحده غير كافٍ ما لم يُرافقه تحرك سياسي حقيقي على الملفات الجذرية.

الركيزة الثالثة: شبكة دبلوماسية متعددة الطبقات

لا يمكن الاعتماد على مسار دبلوماسي واحد في ظل انقسام دولي حاد. والمطلوب تكوين شبكة دبلوماسية متداخلة تشمل: مساراً خليجياً- روسياً- صينياً مع إيران، ومساراً عربياً-أمريكياً مع الملف الفلسطيني، ومساراً عربياً- تركياً- روسياً مع الملف السوري، مع قنوات اتصال سرية تسمح بتبادل «إشارات التهذئة» و«التحذيرات الاستباقية».

” أوروبا المثقلة بتداعيات أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا دعت إلى ضبط النفس ودور أوسع للأمم المتحدة

“



الركيزة الرابعة: ترسيم الخطوط الرمادية بصمت

وضع قواعد اشتباك صامتة غير مكتوبة تُحدد الخطوط الحمراء التي يعرف الجميع أن تجاوزها يستدعي رداً حتمياً. فغياب هذه الخطوط يُضاعف احتمالات الخطأ الحسابي القاتل، كما حدث من أمريكا-إسرائيل في حربها الراهنة المتكررة مع إيران؛ بما صنع الأزمة الإقليمية-العالمية الراهنة.

الركيزة الخامسة: إدارة الأبعاد الاقتصادية للحرب

تتطلب هذه الركيزة إنشاء منظومة تنسيق اقتصادي إقليمي لاحتواء الأضرار، تبدأ بضخ الاحتياطات النفطية إلى الأسواق العالمية عبر تنسيق الإنتاج والطاقة الفائضة وفتح مسارات تصدير بديلة، بما يحد من اضطرابات الإمدادات وتقلبات الأسعار. وتشمل كذلك تأمين ممرات الطاقة البديلة، وحماية أنظمة الدفع المالي وسلاسل الإمداد من الصدمات والاختراقات، بالتوازي مع الاستثمار المكثف في الطاقة المتجددة، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، باعتبارها جميعاً مكونات أساسية في استراتيجية الأمن الوطني والإقليمي في عصر الحروب الهجينة.

الركيزة السادسة: معالجة الجذور السياسية والاجتماعية

لا يمكن تأجيل هذا الملف إلى الأبد. فالتسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية تُجرّد الأطراف التي تستخدم الحق الفلسطيني المشروع في أزمتها؛ بما فيها وعلى رأسها إسرائيل. وكذلك دعم برامج إعادة إعمار مشروطة في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن، مرتبطة بنزع سلاح الميليشيات غير الشرعية. وتُقدم هذه البرامج بديلاً ملموساً للمشروع الحربي-المليشياوي.

الركيزة السابعة: احتواء الجماعات المسلحة غير الحكومية وتفكيكها تدريجياً

أصبحت الفصائل المسلحة والجماعات غير الحكومية أحد أبرز مصادر تهديد الاستقرار الإقليمي، ما يستدعي تبني مقاربة شاملة لتفكيكها تدريجياً عبر مزيج من الإجراءات الأمنية والسياسية والاقتصادية والفكرية. ويشمل ذلك تجفيف مصادر التمويل والتسليح، وتعزيز سيادة الدولة ومؤسساتها الأمنية، وفتح مسارات لإعادة الدمج والتسويات المشروطة، بالتوازي مع مواجهة الخطابات المتطرفة ومعالجة البيئات الهشة التي تستغلها تلك الجماعات للتجنيد والتمدد. كما يتطلب الأمر بناء اتفاقيات إقليمية ودولية مُحكمة تتضمن آليات تنفيذ واضحة، وأدوات رقابة ومساءلة، ومراكز متابعة وقياس للأثر، بما يضمن مراقبة الالتزام، وتبادل المعلومات، وملاحقة شبكات التمويل والدعم العابر للحدود. ويستند نجاح هذه المقاربة إلى تنسيق إقليمي ودولي يوازن بين الردع الصارم والاحتواء الذكي، بما يمنع تحول تلك الجماعات إلى أدوات صراع بالوكالة أو مصادر فوضى مزمنة تهدد أمن الدول واستقرار المجتمعات.



”

أصبحت الفصائل المسلحة والجماعات غير الحكومية أحد أبرز مصادر تهديد الاستقرار الإقليمي ما يستدعي تبني مقاربة شاملة لتفكيكها تدريجياً عبر مزيج من الإجراءات الأمنية والسياسية والاقتصادية والفكرية

“



من الركائز إلى المسارات – ماذا لو؟

الركائز السبع السابقة تمثل ما ينبغي أن يحدث في عالم تديره الحكمة الاستراتيجية. ولكن الواقع الإقليمي لا يسير دائماً وفق ما ينبغي، بل وفق موازين القوى والمصالح المتضاربة وحسابات الأطراف المتعددة.

من هنا تبرز ضرورة نمذجة المسارات المحتملة انطلاقاً من سؤال محوري واحد: ماذا لو بقي الوضع في الشرق الأوسط بحربه وأزماته الراهنة على ما هو عليه – أي غياب الإرادة الجماعية لتطبيق هذه الركائز أو تطبيقها جزئياً؟

السيناريوهات الثلاثة التالية لا تمثل تنبؤات مستقبلية، بل هي خرائط احتمال تُحاكي ثلاثة مستويات من الاستجابة الإقليمية والدولية للأزمة الإقليمية القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران ومحورها من جهة أخرى. وهي تعبر عن ثلاث مسارات رئيسية محتملة لإدارة التصعيد الإقليمي الراهن وتفاعلاته السياسية والعسكرية والاقتصادية: الحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران.

السيناريو الأول: الحرب الزاحفة عالية الاحتكاك (الأرجح)

يمثل هذا السيناريو استمرار حالة تصعيد متدرج وعالي الحساسية، يقوم على توازن ردع هش بين الأطراف الفاعلة، قد يمنع الانفجار الشامل لكنه لا يوقف الاشتباك العسكري غير المباشر أو المحدود. وتتسم هذه المرحلة بتعدد الجبهات منخفضة الشدة، وعمليات رد متبادلة محسوبة، وحرب ظل ممتدة تشمل البحر والجو والسيبراني.

يمتد هذا النمط خلال فترة تتراوح من أيام قادمة إلى بضعة أسابيع أو حتى أشهر، في حالة «لا حرب ولا سلم» غير مستقرة، تتآكل خلالها القدرة على إدارة التوتر تدريجياً، مع تصاعد الاستنزاف الاقتصادي والسياسي.

مؤشرات الإنذار المبكر:

- استمرار ضربات متبادلة منخفضة الشدة دون انتقال إلى حرب شاملة.
- تصاعد العمليات البحرية أو السيبرانية دون إعلان رسمي عن تغيير قواعد الاشتباك.
- زيادة استخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.
- غياب مسار تفاوضي مستقر رغم استمرار الاتصالات غير المباشرة.
- استمرار خطاب الردع دون الانتقال إلى خطاب الحسم.
- انتقال تدريجي في بعض الحالات من ضربات رمزية إلى خسائر بشرية غير مقصودة.



”

**تبرز ضرورة نمذجة
المسارات المحتملة
انطلاقاً من سؤال: ماذا لو
بقي الوضع في الشرق
الأوسط بأزماته الراهنة
أي غياب الإرادة الجماعية
لتطبيق الركائز أو
تطبيقها جزئياً؟**

“





السيناريو الثاني: التصعيد المنفصل الإقليمي (الاحتمال المتوسط)

ينشأ هذا السيناريو من انهيار مفاجئ في قواعد الردع غير المعلنة، نتيجة حادث صادم أو سلسلة عمليات متسلسلة تفقد السيطرة التدريجية عليها. وقد لا يحدث الانفجار دفعة واحدة، بل عبر تراكم تصعيدي سريع يبدأ من حادث محدود ثم يتوسع إلى مواجهة متعددة الجبهات.

في هذا المسار، تتسع المواجهة لتشمل أطرافاً إقليمية رئيسية، وتمتد إلى عدة ساحات متزامنة (المشرق العربي، دول الخليج، البحر الأحمر، والفضاء السيبراني)، مع اضطراب حاد في أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد وتزايد احتمالات التدخل الدولي المتعدد.

مؤشرات الإنذار المبكر:

- استهداف منشآت سيادية كبرى (مطارات، موانئ، منشآت طاقة استراتيجية).
- إسقاط طائرة عسكرية أو مدنية في سياق العمليات.
- اغتيال أو تصفية قيادات عسكرية أو سياسية رفيعة المستوى.
- تدهور أو انقطاع قنوات الاتصال العسكرية والأمنية بين الأطراف.
- تعبئة عسكرية واسعة أو استدعاء احتياط بشكل غير اعتيادي.
- انتقال الخطاب السياسي من منطلق الردع إلى منطلق الحسم أو «الرد النهائي».
- تصاعد متسلسل في الردود دون توقف بين العمليات.

السيناريو الثالث: التهدئة المؤقتة وإعادة التموضع (الأقل ترجيحاً لكنه ممكن)

ينتج هذا السيناريو عن تدخل دبلوماسي متعدد الأطراف تقوده قوى دولية وإقليمية، ينجح في فرض وقف إطلاق نار جزئي أو تهدئة مرحلية، مع إعادة تنظيم مؤقت لقواعد الاشتباك.

غير أن هذا المسار لا يعالج جذور الصراع، بل يعيد تجميد التوتر ضمن مستويات منخفضة من العنف المباشر، مع استمرار الاحتكاك غير المباشر والحرب بالوكالة.

”

ينتج عن سيناريو
التهدئة المؤقتة وإعادة
التموضع (الأقل ترجيحاً
لكنه ممكن) تدخل
دبلوماسي متعدد
الأطراف تقوده قوى دولية
 وإقليمية

“



مؤشرات الإنذار المبكر:

- إعلان وقف إطلاق نار جزئي أو غير شامل.
- انخفاض واضح في وتيرة العمليات العسكرية البحرية والجوية.
- فتح قنوات تفاوض مباشرة أو غير مباشرة عبر وسطاء إقليميين أو دوليين.
- نشر ترتيبات مراقبة ميدانية أو آليات فصل بين الأطراف.
- استقرار نسبي في أسواق الطاقة وتراجع تقلباتها الحادة.
- انخفاض تدريجي في حدة الخطاب الإعلامي والسياسي العدائي.

خاتمة: معادلة المنطقة الجديدة وضرورة الحكمة

لم يعد الشرق الأوسط يعيش «سلاماً بارداً» تقليدياً أو يتأرجح على حافة أزمة. إنه يعيش مخاضاً عسيراً لنظام إقليمي جديد قيد التشكيل في قلب الفوضى. وفي هذا النظام المرتقب، لن تكون الهيمنة الأحادية ممكنة أو مستدامة، سواء أكانت أمريكية أم إسرائيلية.

ما تُسفر عنه قراءة المشهد باستيعاب حقيقي هو أن القوة بلا حكمة تصنع الكوارث. وأن الإمكانيات الهائلة – عسكرية كانت أم اقتصادية أم استخباراتية – لا تُعوّض عن التخطيط المنهجي وصناعة القرارات المبنية على رؤية استراتيجية ناضجة ومكتملة. فحرب الاثني عشر يوماً في ٢٠٢٥م، والحملة الحربية التي أعقبتها بدءاً من أواخر فبراير في ٢٠٢٦م، والهدن المتذبذبة منذ أبريل حتى اليوم، كلها شواهد على أن الاندفاع العاطفي – حتى حين يقوده أصحاب أقوى الجيوش وأكثر الدول تمدناً – لا يُنتج غير أزمات تتلوها أزمات بلا نهاية منظورة.

في مقابل هذا النهج المتسرع، يقدم النموذج السعودي شاهداً حياً على أن الحكمة والأتزان وعلو النظرة الاستراتيجية ممكنة ومُجدية في الوقت ذاته. دولة تمتلك من أوراق القوة الاقتصادية والدينية والجيوسياسية ما يجعلها فاعلاً عالمياً من الطراز الأول، ومع ذلك تختار السلام سياسةً وتنتهج الحوار أداةً وتُقدّم مصالح الاستقرار الإقليمي رؤيةً ثابتة، إنما تُعلّم المنطقة والعالم درساً جليلاً: أن الأمن الحقيقي يُبنى بالرشاد لا بالاندفاع، وأن النفوذ الإيجابي أكثر استدامةً وأعمق أثراً من هيمنة أحادية لا تُنتج غير العداة والرفض.

والحقيقة التي لا مناص من القبول بها هي: لا أحد اليوم يملك «مخرجاً سحرياً» من دوامة العنف هذه. فما يمكن فعله، وما ينبغي فعله بإلحاح، هو إدارة مستوى الألم والحفاظ على حد أدنى من الاستقرار يمنع انهيار المنطقة بالكامل، وبناء الظروف التي تجعل التسوية الحقيقية ممكنةً على المدى البعيد.



”

**لم يعد الشرق الأوسط
يعيش سلاماً بارداً
تقليدياً أو يتأرجح على
حافة أزمة. إنه يعيش
مخاضاً عسيراً لنظام
إقليمي جديد قيد
التشكيل في قلب
الفوضى**

“





يتطلب ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية الجرأة على صياغة رؤية استراتيجية مستقلة تنبثق من مصالحها الحقيقية وقيمتها المعلنة، لا من الانقياد لأجندات من يُحسنون استثمار النفوذ في دواليب قراراتها. ويتطلب من إسرائيل إدراكاً متأخراً لكن ضرورياً بأن الهيمنة العسكرية لا تُنتج أمناً، وأن الشرعية الدولية رصيد استراتيجي لا يُعوّض حين يُستنفد. ويتطلب من إيران وقفاً فورياً لسياسات التدخل والتخريب التي أضرت بالمنطقة بأسرها، وإثبات نية صادقة بالانسحاب من الشؤون الداخلية للدول العربية كشرط لا تفاوض فيه لأي حوار مستقبلي. ويتطلب من دول المنطقة المعتدلة الانتقال من موقع رد الفعل إلى موقع الفاعل الاستراتيجي، مستلهمة من النموذج السعودي ما يُمكنها من بناء شبكات أمان إقليمية متعددة الأطراف تركز على مصالح مشتركة لا على مشاريع هيمنة متنافسة.

المعادلة الجديدة للشرق الأوسط ليست سلاماً ولا حرباً صريحة؛ إنها منطقة دخلت نفقاً من الحروب المتشابكة التي لا تنتهي لأن أحداً يملك إرادة إنهاؤها، ولا رؤية تكفي لذلك. ومن يتصدى لقراءة هذا الواقع من مراكز الدراسات الاستراتيجية ومن أروقة صنع القرار، فعليه أن يُعدّ عقيدته وأدواته للعمل في منطقة حروبها بلا نهايات. ولعل الاعتراف بهذه الحقيقة المرّة، هو الخطوة الأولى نحو إدارتها بحكمة تستحقها شعوب المنطقة وتستجوبها مسؤوليات هذا الزمن.



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع